

* خليل شاهين *

مع اتساع الحراك الشعبي الاحتجاجي في الشارع

رؤوس "الشرعيات" المتنازعة تطل

من شقوق الكانتونات المجزأة

في البحث عن "شرعيات" في مشهد فلسطيني مهشم، تنمو رؤوس لكيانات سياسية فلسطينية متعددة تدّعي تمثيل الشعب الفلسطيني، أو أغلبيته، من دون تفويض شعبي يعزز ادعاءاتها، حتى لم يعد ممكناً الحديث عن نظام سياسي موحد، على مستوى سلطة الحكم الذاتي في بقايا الوطن، أو منظمة التحرير الفلسطينية. وفي المقابل، تنحو التحركات والفاعليات الشعبية الاحتجاجية في اتجاه إعادة بناء شرعية الإرادة الشعبية، عبر بلورة أهداف وشعارات محددة تبدأ برفض السياسات الاقتصادية والمالية للحكومة في الضفة الغربية، وتتجه نحو المطالبة بتغيير المسار السياسي المستمر منذ توقيع اتفاق أوسلو وملحقاته قبل عقدين.

إن تنازع "الشرعيات"، أو ربما السعي لإعادة ترميمها، قفزاً إلى واجهة المشهد الفلسطيني خلال الفترة الأخيرة، كي يعبراً عما لم يعد إخفاؤه ممكناً؛ انقسام يتعمق في بقايا الضفة الغربية، وقطاع غزة، تحت وطأة تقدّم مشروع تجزئة الفلسطينيين الذي تقوده جرافات وبلدوزرات الاحتلال الإسرائيلي في ماراتون السعي المحموم لفرض الوقائع على الأرض بقوة السلاح والاستيطان والتهويد والتطهير العرقي، بينما يضمحل حديث الخيارات والبدائل الاستراتيجية ليقف من جديد على أعتاب هيئة الأمم المتحدة بحثاً عن شرعية لدولة لا تزال أسيرة الشعار، حتى لو كانت "عضواً مراقباً"، في محاولة - ربما أخيرة - لتحسين ما بات يُعرف باسم "حل الدولتين" بقرارات "الشرعية الدولية"، بعد تآكل شرعية الإيمان الشعبي الفلسطيني في واقعية تحقيقه.

أمّا البحث في بقية الخيارات، فأصبح رهناً بمؤتمر وطني أعلنت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عزمها على عقده من دون تحديد مواعده، لكن صدى الخيارات البديلة بات يتردد في حركات يشهدها الشارع وتزداد اتساعاً بانضمام فئات جديدة لها لتنبئ بتطور حراك شعبي يتجاوز الطابع الشبابي الذي غلب على الحراك الذي انطلق على إيقاع الثورات والانتفاضات العربية منذ مطلع سنة ٢٠١١. إنها مؤشرات إلى "ربيع فلسطيني" ينشد فتح الأفق نحو الحرية والعدالة عبر تغيير داخلي يتجاوز الواقع القائم في سلطتي بقايا الضفة الغربية وقطاع غزة، ويرفض تقزيم أهدافه على مقاس شعارات

مطلبية تتعلق بخفض الأسعار وانتظام صرف الرواتب في القطاع العام، حتى إن كانت وطأة الفقر والأوضاع المعيشية هي المحرك لمظاهر الغضب الشعبي المتزايد في الشارع الفلسطيني. وفي حين تزداد الفجوة بين الشعب الفلسطيني والسلطتين القائمتين في كل من الضفة والقطاع، مع مسار تآكل شرعية كل منهما بدليل تزايد الاحتجاجات عليهما بأشكال متنوعة، فإن السلطتين كانتا تشغلان بمعركة التنافس على "شرعية التمثيل" في محافل خارجية بعيداً عن مصدرها الرئيسي المستمد من الإرادة الشعبية الفلسطينية. وجاءت معركة التنافس على "الشرعية" في قمة دول عدم الانحياز في طهران نهاية آب / أغسطس الماضي كي تمثل مرحلة جديدة في سياق تكريس الانقسام والانفصال كأمر واقع يتم تفصيله في سياق الممارسة السياسية اليومية للسلطتين المتنافستين، على مقاس نتائج مشروع التجزئة والتوسع الاستيطاني.

وعلى الأرض في كل من الضفة والقطاع، كان الشارع في وادٍ، والسلطان المتنازعتان في وادٍ آخر، فالجمهور الفلسطيني لم يجد ما يعنيه في معركة التنافس على "الشرعية" بين سلطتين تفتقران إلى شرعية صناديق الاقتراع بعد انتهاء ولاية كل من الرئاسة والمجلس التشريعي، في ظل وجود حكومة مقالة في غزة تنال "الثقة" بعد إعادة تشكيلها من كتلة "حماس" البرلمانية، وأخرى مستقلة ومكلفة بتسيير الأعمال منذ عدة أعوام ويعاد تأليفها من دون رقابة أو مساءلة، بل لم يشعر الجمهور حتى بتداعيات ذلك على منظمة التحرير الفلسطينية بعدما تآكلت شرعية تمثيلها للشعب ومصالحه الوطنية. وربما يصح الاستنتاج أن هذه الفجوة بين اهتمامات وألويات الشارع وسياسات طرفي الانقسام، كانت إحدى مقدمات الانفجار الشعبي الغاضب في شوارع الضفة الغربية، والدعوات إلى فاعليات احتجاجية ماثلة في قطاع غزة، بصرف النظر عن محاولات توصيف الفاعليات الاحتجاجية التي انطلقت في نهاية آب / أغسطس الماضي على شكل اعتصامات محدودة لتتوسع في الأسبوع الأول من أيلول / سبتمبر، من خلال تسميات تراوحت ما بين "انتفاضة الغلاء"، أو "انتفاضة البنزين"، أو "انتفاضة رحيل فياض". لقد دفع ذلك كله المحتجين في نهاية المطاف إلى إدراك تصادم شعاراتهم المطلبية المتعلقة بوضع حد لارتفاع الأسعار وخفض الضرائب وتحسين مستوى المعيشة، بسقف القيود التي يفرضها اتفاق أوسلو وبروتوكول باريس الاقتصادي، كما تأكد في الإجراءات التي اتخذتها الحكومة واعتبرت غير كافية، ووجوب البدء بنقل شعارات الحراك الشعبي إلى مستوى جديد عبر المطالبة بالتحلل من هذه القيود، إلى درجة ترديد شعار "الشعب يريد إسقاط النظام" خلال تظاهرات تجددت في عدة محافظات مساء الخميس ٦ أيلول / سبتمبر، وامتدت إلى فجر اليوم التالي، ثم التظاهرات التي تلت ذلك في عدة مدن، ولا سيما في الخليل ورام الله، وطالبت بعض شعاراتها بإسقاط اتفاق أوسلو وبروتوكول باريس الاقتصادي، بل رحيل كل من الرئيس ورئيس وزرائه في بعض الأحيان^١.

الغضب الشعبي والصراع بين عباس وفياتض

كان قد مر شهران بين أحداث رام الله يومي السبت ٦/٣٠ والأحد ٧/١٢/٢٠١٢ على خلفية لقاء كان سيعقده الرئيس عباس مع زعيم حزب كديما الإسرائيلي شأؤول موفاز في مقر "المقاطعة" في رام الله، وبين بداية الاحتجاجات على خلفية ارتفاع الأسعار والضرائب في ٨/٢٨، لكن مع مفارقات مهمة: أولاً، أن الغضب في الأولى انصب على الرئيس، بينما تحول في الثانية ضد رئيس حكومته؛ ثانياً، أن شعارات الأولى كانت سياسية الطابع وركزت على المطالبة بتغيير المسار السياسي الذي بدأ مع توقيع اتفاق أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية، ووصلت في ذروتها إلى ترديد شعارات مثل "يسقط حكم العسكر"، في حين بدت

احتجاجات نهاية آب / أغسطس ذات طابع اقتصادي اجتماعي؛ ثالثاً، أن الأولى تعرضت لقمع وحشي من طرف الأجهزة الأمنية على الرغم من طابعها السلمي، بينما لم تتعرض الثانية لتدخل من الأجهزة ذاتها على مدى عدة أيام، مع أنها طالبت بإسقاط حكومة سلام فياض، وأحرقت خلالها صورته ومجسماً يمثله، كما أن العديد من التظاهرات ترافق مع إحراق إطارات وحوايات قمامة وإغلاق شوارع، بل رشق رجال الشرطة ومركباتهم بالحجارة، قبل تدهور الأوضاع نحو مواجهات عنيفة أوقعت عشرات الإصابات في صفوف المتظاهرين وعناصر الأمن في كل من الخليل ونابلس، وخصوصاً عندما بدأ أن التحركات الاحتجاجية تقترب من الخروج عن "نطاق السيطرة"^٢.

واللافت أن التظاهرات ضد لقاء موفاز نُظمت بناء على دعوة وجهتها المجموعات الشبابية التي كانت توافقت على العمل الميداني المشترك تحت يافطة "فلسطينيون من أجل الكرامة"، واتسمت بمحدودية المشاركة الشعبية فيها على مدى يومين، غير أن استخدام القوة المفرط لقمع المتظاهرين الشباب، وإصرارهم على مواصلة التظاهر ومحاولة الوصول إلى مقر الرئاسة "المقاطعة" في رام الله، أدى دوراً كبيراً في اقتراب هذه التظاهرات من الطابع الشعبي في تظاهرة نُظمت لاحقاً نهار الثلاثاء ٧/٣، بانضمام فئات جديدة من غير الشباب إلى الفاعليات الاحتجاجية، الأمر الذي دفع الرئيس عباس إلى إلغاء اللقاء مع موفاز وتشكيل لجنة تحقيق في الأحداث، برئاسة رجل الأعمال منيب المصري، وعضوية المفوض العام للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن أحمد حرب، وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية واصل أبو يوسف، وهي تشكيلة أثارت ارتياحاً عاماً لم ترتق إليه نتائج عمل اللجنة.

ومع ذلك اعتُبرت نتائج التحقيق إيجابية وإن اقتصررت غالباً على تحميل عناصر الشرطة مسؤولية القمع، من دون أن تصل إلى تحديد مسؤولية القيادتين السياسية والأمنية عن إصدار التعليمات بشأن استخدام القوة لقمع التظاهرات السلمية. وخلص تقرير لجنة التحقيق الرئاسية الذي نُشر في ٧/٢٥ إلى العديد من الاستنتاجات والتوصيات التي تُبرز استخداماً غير مبرر للقوة، واعتداءات بالضرب طالت المشاركين والصحافيين في مسيرتي السبت والأحد، إذ يلحظ التقرير أن استخدام القوة لفضّ المسيرتين كان غير مبرر، ولا تقع عليه شروط حالة الضرورة التي تجيز للأفراد المكلفين إنفاذ القانون "استخدام القوة بقدر كاف وبشكل استثنائي ومتدرج عند التعامل مع تلك الحالات، وبمعنى آخر لم يكن استخدام الشرطة للقوة والعنف ضرورياً، وبدا وكأنه وقع قبل استنفاد الطرق السلمية، بحيث نصل إلى نتيجة جوهرية مفادها أنه لم تكن هناك خيارات أخرى لدى جهاز الشرطة للتعامل مع تلك المسيرتين سوى بالعنف"^٣.

لكن التقرير نصّ في المقابل على أنه "لم يتضح للجنة التحقيق مستوى التعليمات والأوامر المتخذة في التعامل مع المسيرتين السلميتين يومَي السبت والأحد، ولم يتضح لها أيضاً ما إذا كان قرار منع المسيرتين السلميتين من التقدم باتجاه مقصدهما (مقر المقاطعة) جاء، على المستوى الميداني، من قبل مدير شرطة رام الله وبناءً على تقديره الخاص للموقف، أو من مستويات أعلى، ولكن كان من الواضح أن هناك حلقة مفقودة للتسلسل الهرمي في إعطاء الأوامر (تعليمات قد أعطيت من قبل أكثر من جهة)". وهذا استخلاص يعبر عن إخفاق اللجنة في استكمال التحقيق لكشف دور "المستويات الأعلى" في إصدار الأوامر لقمع المسيرتين، لأسباب أقلها إجماع المسؤولين المعنيين في هذه المستويات، وخصوصاً في الأجهزة الأمنية، عن المثول أمام لجنة تحقيق شكّلها الرئيس نفسه، وعدم وجود صلاحيات لدى اللجنة لإلزامهم بالمثول أمامها، بل عدم خوض اللجنة أصلاً صراعاً من أجل التمتع بالصلاحيات اللازمة لضمان إجراء تحقيق شامل وشفاف ونزيه.

غير أن نتائج عمل لجنة تقصي الحقائق التي شكّلها مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية المكون من ١١ مؤسسة حقوقية، أكدت "وجود معلومات دقيقة وموثوقة بأن هناك أوامر أعطيت من مسؤولين نافذين ومستشارين في مكتب الرئاسة بالتصرف ومنع وصول المتظاهرين الرافضين لزيارة موفان إلى رام الله، إلى مقر الرئاسة." وأعلن المجلس في مؤتمر صحفي في مدينة رام الله، في ٢٧ آب / أغسطس الماضي، أن لجنة تقصي الحقائق أكدت أن "القمع الذي مارسه الشرطة والمباحث الجنائية بحق المتظاهرين لم يكن مبرراً، وكان خرقاً للقانون الأساسي الفلسطيني الذي يضمن حقوق الإنسان في التجمع السلمي"، وشددت على أن النتائج "بيّنت أن القمع لم يكن تصرفاً فردياً من رجال الشرطة، وإنما جاء بقرار واضح عبر عن نفسه بوجود مدير شرطة محافظة رام الله والبيرة، ومدير شرطة مدينة رام الله، وحتى هؤلاء المسؤولين لم يأخذوا القرار على عاتقهم، بل جاءت من مستوى أعلى منهم".^{٦٥}

أثارت هذه النتائج ردات فعل غاضبة من الناطق الرسمي باسم الأجهزة الأمنية، اللواء عدنان الضميري، الذي اعتبر أن "توقيت نشر تقارير لجان حقوق الإنسان حول الأحداث غير سليم وغير موضوعي. وقال إن هذا الموقف تزامن مع الهجوم الإسرائيلي - الأميركي - الحمساوي على الرئاسة"، معرباً عن شكوكه في وجود "أجندة سياسية وراء إصدار التقرير بعد مضي شهرين على الحادثة، واتخاذ كافة الإجراءات بحق المخالفين من قوى الأمن".^{٦٦}

وجاءت الإجراءات المتتالية التي أقرتها حكومة فياض لمعالجة الأزمة الاقتصادية والمالية كي تشكل القشة التي قصمت ظهر البعير، وخصوصاً أن القسط الأكبر منها جاء صورة طبق الأصل لما شهدته إسرائيل من غلاء لأسعار المحروقات والسلع الأساسية، ورفع نسبة القيمة المضافة، في ظل القيود التي تلزم السلطة الفلسطينية باتخاذ إجراءات تتماشى مع تلك المتخذة في دولة الاحتلال، من دون أن تلتفت حكومة فياض إلى عدم قدرة المواطن الفلسطيني على تحمل مزيد من الضرائب المباشرة وغير المباشرة وارتفاع الأسعار وتدهور الأوضاع المعيشية على الرغم من تحديد الحد الأدنى للأجور الشهرية في إسرائيل عند ٤٣٠٠ شيكل، أي أضعاف الأجور المتدنية في الضفة الغربية (وكذلك في قطاع غزة) التي تصل إلى أقل من ٦٠٠ شيكل شهرياً لبعض الفئات من العاملين والعاملات، في ظل غياب تحديد الحد الأدنى للأجور في الأراضي الفلسطينية.

لم تنتبه الحكومة إلى أن إصرارها على المضي في سياسة تمويل بقاء السلطة من جيوب المواطنين عبر مزيد من الإجراءات الضريبية وارتفاع الأسعار هو بمثابة إلقاء عود ثقاب مشتعل على برميل بارود، على الرغم من تحذيرات متتالية خلال آب / أغسطس الماضي من خطورة الاستمرار في هذه السياسة، سواء من مسؤولين سياسيين وخبراء اقتصاديين فلسطينيين، أو حتى عبر تقارير صدرت عن منظمات دولية، بينما بدا المواطن العادي مندهشاً وهو يرى الحكومة ترخي أذنأ من طين وأخرى من عجيب لهذه التحذيرات كافة. فقد انتهى الحوار الاقتصادي والمالي الذي كان رئيس الحكومة دعا إليه مع القطاع الخاص وممثلي المجتمع المدني قبل إعادة تأليف الحكومة الحالية إلى نتيجة صفرية تقريباً، كما عقد عدد كبير من أعضاء المجلس التشريعي اجتماعاً بوزير المالية نبيل قسيس بشأن الأزمة المالية والسياسة الضريبية للحكومة في ١ آب / أغسطس، وقال رئيس لجنة القضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية النائب قيس عبد الكريم (أبو ليلى)، في ختامه: "إن فكرة رفع ضريبة القيمة المضافة هي تجاوز مع قرار حكومة الاحتلال برفع قيمة الضريبة، وتبرير ذلك بأنه يأتي ضمن اتفاقية باريس في الوقت الذي تجاهلت فيه الحكومة الإسرائيلية هذه الاتفاقية، وتصلت من معظم بنودها وعملت على

تقويضها، حيث إن هذه الاتفاقية أبقّت على تبعية الاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد الاحتلال الإسرائيلي بفعل ما فرضته تلك الاتفاقية من قيود. و"حذر من أن "رفع الضريبة المضافة من ما نسبته ١٤,٥٪ إلى ١٥,٥٪ سيزيد من التوتر الاجتماعي في الساحة الفلسطينية في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية والغلاء الفاحش في الأسعار وعدم تمكّن الفئات الفقيرة والضعيفة من توفير حاجياتها الأساسية، مع العلم أن هذه الفئة تشكل الجزء الأكبر من أبناء شعبنا."^٧

وكان التقرير السنوي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) قد حذر من أن الاقتصاد الفلسطيني سيزداد سوءاً على المدى الطويل على الرغم النمو الحالي. وقال التقرير إن "التقشف المالي الذي تنادي به بعض الوكالات الدولية، لا يتجاهل أسباب الأزمة وواقع الاحتلال فحسب، بل قد يأتي أيضاً بنتائج عكسية، لأن المضي في زيادة خفض الإنفاق يؤدي إلى تباطؤ اقتصادي إضافي، فتتكشم القاعدة الضريبية وتتضخم فواتير إنفاق السلطة الفلسطينية في الميدان الاجتماعي"، وينبّه إلى أن "زيادة الضغط على العمالة والأجور في القطاع العام تهدد بمزيد من الكساد في الاقتصاد، وتقوض التماسك الاجتماعي، وتشكل خطراً على أي تقدم أحرز في سبيل إرساء الدعائم المؤسسية لدولة فلسطينية لديها مقومات البقاء."^٨

وعلى الرغم من تراجع حكومة فياض تحت ضغط الشارع، وإعلان سلسلة من القرارات والإجراءات الهادفة إلى التخفيف من أعباء الأزمة الاقتصادية الخانقة، فإن ذلك لم يهدئ الشارع، وإنما جاءت هذه الإجراءات كي تؤكد الحد الأقصى الذي يمكن لأي حكومة أن تبلغه ما دامت سياستها الاقتصادية والاجتماعية لا تزال محكومة بسقف الالتزامات والقيود المفروضة على السلطة بموجب اتفاق أوسلو وبروتوكول باريس الاقتصادي. وشملت الإجراءات التي أعلنتها الحكومة في ١١ أيلول / سبتمبر، تخفيض ضريبة القيمة المضافة إلى ١٥٪، وإعادة أسعار الديزل (السولار) والغاز والكانز إلى سعر آب / أغسطس الماضي، وصرف نصف راتب آب / أغسطس الماضي لموظفي القطاع العام بما لا يقل عن ٢٠٠٠ شيكل، وكذلك إدخال تقلصات إضافية على نفقات الوزارات (باستثناء وزارات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية) والمؤسسات الحكومية ووقف الالتزام بأي نفقات جديدة تتعلق بمهمات السفر والإيجارات وصرف كوبونات الوقود طوال وجود الأزمة المالية الخانقة، وغير ذلك من إجراءات اعتبرت القوى السياسية والمجموعات الشبابية والمراقبون الاقتصاديون "غير كافية"، ولا تقدم حلاً للأزمة التي تتطلب إعادة النظر في اتفاق أوسلو وملحقاته، كما ظهر في الشعارات التي رفعتها التحركات الاحتجاجية التي نُظمت بعد إعلان هذه الإجراءات.^٩

ولعل تضرر فئات واسعة من المجتمع الفلسطيني من نتائج السياسة المالية والضريبية يقدّم أحد التفسيرات لاتساع الاحتجاجات من حيث رقعتها الجغرافية وحجم الفئات المشاركة فيها، من موظفين وشباب عاطلين عن العمل وسائقي المركبات العمومية، فضلاً عن معلمي المدارس الحكومية وأساتذة الجامعات وغيرهم، الأمر الذي يعطي هذا الحراك بعداً شعبياً أكثر شمولية وينذر بتحوّله إلى انفجار شامل قد لا يتوقف عند المطالبة باستقالة أو إقالة فياض وحكومته. غير أن هناك أسباباً أخرى لا يمكن تجاهلها، وتتمثل في الصراع والخلافات بين الرئيس عباس ورئيس وزرائه فياض، في حين لاحت فرصة مواتية لتحويل الغضب ضد سياسة عباس في اتجاه فياض، الأمر الذي دفع قطاعاً واسعاً من قواعد حركة "فتح" إلى المشاركة في الاحتجاجات، كما يفسر ذلك عدم تدخّل الأجهزة الأمنية ضد التظاهرات التي تحمّل فياض القسط الأكبر من المسؤولية، وتطالب برحيله قبل أن يتدهور الموقف نحو مواجهات عنيفة، وخصوصاً عندما بدأت الأجهزة الأمنية تشعر بأن الانفجار الشامل قد يكون وشيكاً بطريقة يصعب السيطرة عليها، حتى لو تحقق هدف الإطاحة برئيس الحكومة. وثمة من رأى أن الضغط الشعبي

المتصاعد ربما يجبر فياض على تقديم استقالته، وهو ما يجعل الرئيس في حلٍّ من الإقدام على إقالته ومواجهة تداعيات ذلك، ولا سيما من حيث إثارة ردات فعل غاضبة من الولايات المتحدة وعدد من البلاد الأوروبية الداعمة لبقاء فياض في منصبه. وقد ردَّ فياض الذي بات يعتمد خطاباً يفصح فيه عن نفسه كطرف في صراع داخلي، بنفي عزمه على تقديم استقالته، وإن أبدى استعداداً خجولاً للقيام بذلك، مؤثراً أن يضع الرئيس الفلسطيني أمام التحدي الأخطر من خلال الاضطرار إلى إقالته، كما أدلى بتصريحات إلى الصحافة، ومن خلال صفحته في موقع التواصل الاجتماعي الفايس بوك، نوّه فيها بأنه ليس المسؤول عن توقيع اتفاق أوسلو وبروتوكول باريس الاقتصادي،^{١٠} الأمر الذي حدا بالرئيس عباس، الذي كان أشار إلى بدء "الربيع الفلسطيني" وقد قلصه إلى مستوى المطالبة بوقف غلاء الأسعار وانتظام صرف الرواتب، إلى تهذئة اللعب من خلال إعادة التأكيد أن "الحكومة الفلسطينية [حكومة فياض] هي حكومتنا، وتلتزم بقراراتنا وبتعليماتنا، ولذلك لا يوجد فصل هنا بين الحكومة والسلطة أو رئيسها، فنحن واحد، الحكومة أنا من يعينها وأنا من يوجهها، وبالتالي أي مسؤولية تقع على عاتقي وليس على عاتق أي شخص آخر."^{١١} وفي المقابل، أثار اتساع الحراك الشعبي الاحتجاجي القلق في أوساط الحكومة الإسرائيلية، إزاء ما قد يترتب عليه من تداعيات على السلطة التي تحرص إسرائيل على إبقائها مجرد وكيل إداري واقتصادي وأمني لسلطة الاحتلال، وفي ضوء تطور شعارات هذا الحراك بالربط بين الأزمة الاقتصادية الاجتماعية ومسؤولية الاحتلال عن ذلك، بما يهدد بتحول الانفجار الشعبي الفلسطيني نحو الاحتلال. ولذلك، سارعت حكومة نتنياهو إلى إجراء اتصالات بالإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي لتقديم مساعدات مالية للسلطة قبل أن تنهار حكومة فياض، ثم قررت تحويل ٢٥٠ مليون شيكل للسلطة كدفعة أولى من أموال الضرائب التي تجبها إسرائيل لمصلحة السلطة.^{١٢}

صراع في السلطة وعليها

أبرزت الاحتجاجات المتواصلة تبلور الصراع على السلطة في ظل التهديدات التي أطلقها وزير الخارجية الإسرائيلي أفيدور ليدرمان، في نهاية آب / أغسطس قبل الاحتجاجات بنصف شهر تقريباً، بشأن التخلص من الرئيس محمود عباس عبر انتخابات تُفصّل على مقياس إسرائيل وأهدافها، أو بفرض الحصار عليه في "المقاطعة". وأثارت هذه التهديدات قلقاً بالغاً في أوساط القيادة الفلسطينية وعباس، وخصوصاً مع بروز فياض كرأس يطمح إلى التنافس على موقع رئاسة السلطة نفسها، ولا سيما أنه عبّر عن ذلك علناً، بل ذهب أبعد من ذلك بطرح أفكار ومبادرات من دون توافق مع الرئيس الفلسطيني، مثل دعوته إلى إجراء انتخابات للمجلس التشريعي يشارك فيها قطاع غزة ترشيحاً لا تصويتاً، وهو ما يعني المضي قدماً في ترسيخ واقع الانفصال القائم، وفي وقت تتعالى أصوات تدعو أيضاً إلى خطوات تنطلق من هذا الواقع، سواء من خلال دعوات إلى إعلان قيام الدولة في قطاع غزة بانتظار توفر أوضاع تتيح امتداد سيادتها على الضفة عبر عملية تفاوضية لا تبدو متاحة اليوم مع إسرائيل، أو من خلال مواقف يعبّر عنها بعض قادة حركة "حماس" في غزة، ومنها إنهاء ارتباط غزة بإسرائيل عبر عمليات الاستيراد والتصدير والانفتاح على مصر في عهد الرئيس محمد مرسي، ومن ضمن ذلك إقامة منطقة صناعية تجارية حرة على الحدود بين قطاع غزة ومصر. وعادت هذه المواقفكي تُطرح بقوة بعد توضيحات مصرية تنفي علاقة قطاع غزة بهجوم سيناء الذي قُتل فيه ١٦ جندياً مصرية.

غير أن الجديد في سياسة "حماس" تمثل في السعي للتنافس على "شرعية" التمثيل السياسي

للفلسطينيين، ولا سيما في ظل استمرار الانقسام، وسعي الرئيس المصري الجديد لتكريس دوره وصلاحياته في مواجهة المجلس العسكري وبقياء النظام السابق في عدد من مفاصل الدولة السياسية والأمنية والاقتصادية والإعلامية، في خطوات اعتبرها نقادها سياسة تهدف إلى "أخونة" الدولة. ولعل الجولات التي قام بها رئيس الحكومة المقالة إسماعيل هنية أنعشت استعدادات "حماس" لخوض معركة التنافس على "الشرعية" وقبولها لاجراً أساسياً في معادلات العلاقة مع الفلسطينيين، بدءاً باستقبال هنية في القصر الرئاسي في القاهرة، أسوة بالرئيس عباس نفسه، مروراً باستقباله كما يليق بالرؤساء أو من يماثلهم مكانة في تونس وتركيا ودولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين وغيرها، وصولاً إلى معركة التمثيل في قمة دول عدم الانحياز في طهران.

استحقاق "العضوية المراقبة" .. مصير مجهول

مثلما تواصل "حماس" البحث عن "شرعية" لحكمها في قطاع غزة خارج نطاق المصدر الرئيسي لهذه الشرعية ممثلاً بالشعب الفلسطيني نفسه، تسعى القيادة الفلسطينية لإعادة ترميم الشرعية المتآكلة للسلطة ومنظمة التحرير من خلال مصادر خارجية أيضاً، عبر السعي لرفع درجة تمثيل المنظمة إلى دولة مراقبة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، أملاً بالحفاظ على ما يُعرف بـ "حل الدولتين" في مواجهة المشروع الإسرائيلي الذي يقضي بقوة التوسع الاستيطاني والتهويد والأسرلة على فرص قيام دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي المحتلة منذ ٥ حزيران / يونيو ١٩٦٧.

وفي مقابل الافتقار إلى استراتيجية فلسطينية محددة الأهداف، وتنامي الصراع داخل السلطة في الضفة، وتفاقم التنازع على "الشرعية" بين سلطتين في كيانات فلسطينية مجزأة بفعل الانقسام وتقدم المشروع الصهيوني لترسيخ الكانتونات، تندفع حكومة بنيامين نتنياهو في تطبيق سياسات وإجراءات ترمي إلى فرض الوقائع على الأرض من خلال ترسيم ضم الكتل الاستيطانية في "غوش عتسيون" جنوبي غربي القدس، و"معاليه أدوميم" جنوبي شرقي القدس، واستكمال بناء الجدار الفاصل إلى شمالي وشمالي شرقي المدينة المقدسة، لترسيخ مشروع "القدس الكبرى" الذي يحول مساحة المدينة من ١,٢٪ من الضفة الغربية إلى ١٠٪ يجري اقتطاعها وعزلها عن محيطها الفلسطيني، مع السعي لإخراج بلدات وقرى بأكملها تضم عشرات آلاف الفلسطينيين إلى خارج حدود جدار الفصل العنصري المحيط بالقدس، فضلاً عن تصعيد عمليات الاستيلاء على المنازل وإقامة البؤر الاستيطانية في قلب مدينة القدس، في مسعى يهدف إلى تقليص عدد المقدسيين إلى ٣٠,٠٠٠ فقط بدلاً من عددهم الحالي الذي يصل إلى ٢٥٠,٠٠٠ فلسطيني في مقابل ٢٠٠,٠٠٠ مستوطن في القدس الشرقية.

وبالتزامن مع ذلك، تلجأ إسرائيل إلى استكمال إعادة تحديد دور السلطة ووظائفها إلى مجرد وكيل إداري وأمني واقتصادي للاحتلال، وإعادة إحياء دور ما يسمى "الإدارة المدنية" على أوسع نطاق وربط مصالح وحاجات المواطنين الفلسطينيين بمنظومة إعادة إنتاج الاحتلال والسيطرة، كما ظهر من خلال السماح لعشرات الآلاف من النساء والرجال فوق الأربعين عاماً بدخول القدس خلال أيام الجمعة في شهر رمضان الماضي، وإصدار تصاريح دخول إلى أراضي ١٩٤٨ لعشرات الآلاف، مع أنباء عن عزم حكومة نتنياهو على تجديد هذه التصاريح عشية عيد الأضحى المقبل.

وتباينت الآراء في تحليل ظاهرة إصدار هذه التصاريح، لكن من الواضح أنه لا يمكن تجاهل تأثير البعد الاقتصادي الذي يخدم إسرائيل في ظل أزمتها الاقتصادية الاجتماعية، غير أنه ليس الحاسم في تفكير إسرائيل بوسائل معالجة أزمتها الاقتصادية الحالية، فهناك أكثر من سبب، أولها من الناحية السياسية

يتعلق بسعي إسرائيل لتهميش السلطة وإضعافها أمام الجمهور الفلسطيني، وإعادة إحياء دور ووظائف ما يسمى "الإدارة المدنية"، من خلال إعادة ربط المواطنين ومصالحهم وحاجاتهم اليومية بسلطة الاحتلال. كما ظهر في مشهد الاحتفاظ اليومي في "بيت إيل"، في مقر قيادة سلطات الاحتلال بالضفة، القريب من رام الله، من طرف المتقدمين للحصول على تصاريح بشكل مباشر، وليس من خلال "الارتباط الفلسطيني"، وهذا هدف يندرج في سياق السياسة الإسرائيلية الرامية إلى إعادة تحديد دور السلطة ووظائفها بما يخدم إطالة عمر الاحتلال. ومن الناحية الأمنية، تعتقد إسرائيل أن الوضع في الضفة الغربية أصبح على درجة من "التدجين" والهدوء بما يسمح بالانتقال إلى خطوة جديدة مثل السماح لعشرات الآلاف بالحصول على تصاريح، في إجراء ربما تأمل سلطات الاحتلال بأن يفهمه الفلسطينيون كهدية ومكافأة مقابل ما يظهرونه من "استكانة"، وأنه كلما ابتعد الفلسطيني عن التفكير في المقاومة أو في انتفاضة جديدة، تلقى مزيداً من المكافآت، ولا سيما في ظل انشغال حكومة نتنياهو بالتفكير في سيناريوهات عسكرية ضد إيران، وقد تطل أيضاً غزة أو لبنان، أو كليهما، وهي سيناريوهات في حالة تنفيذها تتطلب هدوءاً في الضفة على الأقل.

الانتخابات المحلية

وفي غضون ذلك، تشغل الفصائل الفلسطينية بتشكيل قوائمها استعداداً للانتخابات المحلية المقررة في ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٢، في ظل مقاطعة معلنه من حركة "حماس"، ومخاوف من تدخلات تقف وراءها حركة "فتح" من أجل تأجيل الانتخابات، أو إجرائها في مناطق وتأجيلها في مناطق أخرى، عبر مراسيم رئاسية قد تصدر إذا ما شعرت "فتح" بضعف حظوظها بالفوز في بعض المناطق. وكتعبير عن هذه المواقف أكدت القوى الديمقراطية (اليسار)، في بيان وُزع على وسائل الإعلام في ١ أيلول / سبتمبر، ضرورة إجراء الانتخابات المحلية في موعدها المحدد، ورفض أي استثناءات لا يجيزها القانون بالتأجيل في هذه المنطقة أو تلك بحجج ومبررات واهية، كما شددت على رفضها "أية محاولات لجهة دمج هيئات محلية راهناً، لكون ذلك خرقاً لقانون الانتخابات قد يُستغل لمصلحة هذا التنظيم أو ذاك، ويُعد تعديلاً صارخاً على العملية الديمقراطية ويشكل توطئة للمساس بنزاهتها وشفافيتها". ووقعت البيان ست قوى هي: الجبهتان الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين؛ حزب الشعب الفلسطيني؛ المبادرة الوطنية الفلسطينية؛ جبهة النضال الشعبي؛ الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا).^{١٣}

وتثير خطوة الانتخابات المحلية آراء متباينة بسبب عدم وضوح الموقف الذي يمكن أن تتخذه "حماس" من مشاركة أنصارها فيها بشكل غير رسمي حتى في ظل الموقف المعلن بالمقاطعة، وتأثير ترشح شخصيات محسوبة على الحركة على فرص نجاح مرشحين عن فصائل أخرى في بعض المجلس المحلية، وخصوصاً من "فتح". غير أن الرأي الأهم هو الذي يعتبر أن إجراء الانتخابات المحلية سيجعل الهيئات الجديدة المنتخبة بمثابة الهيئات الوحيدة الشرعية في ظل عدم إجراء انتخابات للرئاسة والمجلس التشريعي والعديد من الاتحادات والنقابات، وانقسام بعضها بين الضفة والقطاع، الأمر الذي سيعني أن هذه الهيئات ستحظى بمزيد من الشرعية في تقديم الخدمات للمواطنين، في مقابل تقلص دور السلطة ذات الشرعية المتأكلة إلى "بلدية كبرى" تعتمد أساساً على المساعدات الخارجية في تقديم الخدمات للمواطنين، ولا سيما أن ممثلي بعض الدول والمؤسسات المانحة في الضفة الغربية يتساءلون في اللقاءات غير المعلنه عمّا إذا كان من الأجدى التحول في اتجاه تقديم التمويل الخارجي مباشرة لهيئات الحكم المحلي المنتخبة، وربما التفكير أيضاً في إعادة تشكيل "شرطة البلديات" على المستويات المحلية بدلاً من تقديم الدعم لسلطة منقسمة تتآكل شرعيتها من دون إجراء الانتخابات، وتنفق جزءاً كبيراً من ميزانيتها على الأجهزة

الأمنية.. أفكار ربما تتحول إلى واقع يطبَّق على الأرض إذا ما استمر الانقسام بين الضفة والقطاع، والتراجع في دور منظمة التحرير ومكانتها، وتقلص دور السلطة وصلاحياتها من دون أفق سياسي لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة في المدى المنظور على الأقل. ■

المصادر

- ١ وكالة "معا" الإخبارية، ٢٠١٢/٩/٧، <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=518013>، و ٢٠١٢/٩/١١، <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=519342>
- ٢ المصدر نفسه، ٢٠١٢/٩/٤، www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=517196، و ٢٠١٢/٩/١٠، <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=519021>
- ٣ المصدر نفسه، ٢٠١٢/٧/٢٥، <http://www.maannews.net/ARB/ViewDetails.aspx?ID=507554>
- ٤ المصدر نفسه.
- ٥ المصدر نفسه، ٢٠١٢/٨/٢٧، <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=514846>
- ٦ المصدر نفسه، ٢٠١٢/٨/٢٨، <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=515209>
- ٧ المصدر نفسه، ٢٠١٢/٨/١، <http://www.maannews.net/ARB/ViewDetails.aspx?ID=509207>
- ٨ وكالة "سما" الإخبارية، ٢٠١٢/٩/٦، <http://www.samanews.com/index.php?act=Show&id=137153>
- ٩ وكالة "معا" الإخبارية، ٢٠١٢/٩/١١، <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=519158>
- ١٠ المصدر نفسه، ٢٠١٢/٩/٦، <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=519342>
- ١١ وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"، ٢٠١٢/٩/٦، <http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=138074>
- ١٢ وكالة "معا" الإخبارية، ٢٠١٢/٩/١١، <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=519349>
- ١٣ المصدر نفسه، ٢٠١٢/٩/١، <http://www.maannews.net/ARB/ViewDetails.aspx?ID=516335>